

دراسة ميدانية حول:

مواقف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من الحقوق الجنسيّة والجسديّة

هَمَّت زعبي

مساعد بحث: طارق حردان

2014



القوس

للتعددية الجنسيّة والجنديّة في المجتمع الفلسطينيّ

alQaws for Sexual & Gender Diversity in Palestinian Society





المضامين

- عن البحث
- مقدمة
- القسم الأول: تحليل القضايا التي تتقاطع فيها الجمعيات
- القسم الثاني: تأثير التخصص على تناول المؤسسة للحقوق الجنسية والجسدية
- القسم الثالث: تحديات وصعوبات المؤسسات
- القسم الرابع: توصيات المؤسسات

عن البحث

عملت مؤسسة القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني (ج.م) بالتعاون مع مؤسسة هيرش بل - مكتب فلسطين والأردن في رام الله على دراسة ميدانية، وهي الأولى من نوعها، حول الحقوق الجنسية والجسدية في منظمات المجتمع المدني الفلسطينية.

تهدف الدراسة إلى استطلاع مواقف وآراء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية حول مفهوم الحقوق الجنسية والجسدية وسبل تناول هذه المؤسسات لهذه الحقوق. كما تحاول الدراسة ومن خلال مقابلات معمقة مع شخصيات مركزية في هذه المؤسسات، الوقوف عند الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات العاملة في المجال للاستفادة منها في بناء برنامج عمل يساهم في رفع الوعي الاجتماعي لهذه القضايا. كما تهدف إلى بناء شراكات واضحة مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، بناء على نتائج الدراسة وإطلاقاً من موقع المؤسسات ذات الصلة. وذلك إيماناً منا بضرورة توسيع دائرة العاملين على الحقوق الجنسية والجسدية والداعمين لها إذا أردنا أن نكون ذوو تأثير في المجتمع الفلسطيني.

تصب هذه الدراسة في صلب أهداف مؤسسة القوس التي تسعى ضمن عملها على موضوع التعددية الجنسية والجندرية إلى دعم الحقوق الجنسية والجسدية في المجتمع الفلسطيني ونسعى من خلالها بناء آليات وطرق تدخل تضمن تحقيق المساواة الجنسية والجسدية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني آخذين بعين الاعتبار السياقين الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني. الدراسة تضمن مقابلات مع 25 مؤسسة نسوية، نسائية، حقوقية وشبابية من كل أنحاء فلسطين التاريخية.

عن القوس: القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني (ج.م) هو مجموعة من الناشطات والناشطين من المثليات، والمثليين، وثنائيي الميول الجنسية، ومتحوّلي النوع الاجتماعي، والمتسائلين وأشخاص يعيشون توجّهات جنسية وجندرية مختلفة. القوس هو حيز مفتوح وذو قاعدة شعبية واسعة يستوعب ويتلقّى ويحتوي

ويتفاعل ويُشرك في الجهود والطاقات التي تهدف إلى خلخلة أنظمة القمع الجنسي والجندي، وأدوات السيطرة على الجسد والجنسانية، من النظام الأبوي والرأسمالي إلى الاستعماري، وإعادة تشكيل علاقات القوة الناتجة عنها للمساهمة في خلق مجتمع يحوي توجّهات جنسية وجندرية متنوّعة. يرتبط نشاطنا مع المهمة الكبيرة لبناء مجتمع فلسطيني يحترم الاختلاف ويتيح للأفراد العيش على نحو منفتح ومتساو، بغض النظر عن الجنسية، الميول الجنسية والهوية الجندرية.

لقد أثار موضوع ازدياد عدد الجمعيات الأهلية غير الحكومية الكثير من الأسئلة، وفتح نقاشًا حول أهمية تطورها وتزايد أعدادها. وقد حظيت هذه الظاهرة، منذ بداية الثمانيات، بجدل واسع. حيث حصلت على تأييد كبير من قبل مدارس فكرية وسياسية معينة، وفي الوقت نفسه هناك من عارضها وبشدة، وخاصة في دول "العالم الثالث" والدول الواقعة تحت الاحتلال. الآن وبعد مرور أكثر من 30 عاما على هذه الظاهرة، وعلى الرغم من النقاش المستمر حول دورها كوكيلة تغيير وتأثير سياسي، اقتصادي واجتماعي، والنقاش حول تأثير القوى العالمية على استقلاليتها وقدرتها على مواجهة ظروف القمع السياسي والاقتصادي العالمي، لا يمكننا أن نتجاهل الحيز الواسع الذي تشغله هذه المؤسسات، في مجتمعات العالم الثالث عامة وفي المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص.

تعمل مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني، كما المجتمع الفلسطيني عامة، في ظروف اجتماعية وسياسية مركبة. فمن ناحية تعمل هذه المؤسسات في ظل احتلال وتدخلات سياسية عالمية إقليمية، ومن ناحية أخرى تحاول هذه المؤسسات العمل على تغيير اجتماعي في مجتمع يتميز بكونه تقليديا محافظا تحتكم فيه العلاقات الاجتماعية الى نظام أبوي وحمائلي، وكثير فيه مؤخرًا، استعمال الخطاب الديني كمرجعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية. مقابل هذه الظروف التي تؤثر على شروط عمل هذا القطاع وكذلك على رؤيته لدوره وأجنداته الفكرية والعملية وتساهم في تحديد أولويات عمله للتغيير الاجتماعي، مقابل كل هذا يحاول هذا القطاع، بتفاوت معين، أن يطوّر آليات لمواجهة هذه الظروف وتحديها. وعلى الرغم من هذا التحدي ومن نجاحات معينة في بعض المجالات، مازالت هناك مساحات مُخرسة وحقوق معينة من أجندة معظم المؤسسات الأهلية وعلى رأسها الحقوق الفردية عامة والحقوق الجنسية والجسدية على وجه الخصوص.

تشكل هذه الدراسة، وهي الأولى من نوعها، محاولة متواضعة لوضع الحقوق الجنسية والجسدية على طاولة البحث، كما تحاول الوقوف عند مواقف جمعيات نسوية حقوقية وشبابية من فلسطين حول الحقوق الجنسية والجسدية وفتح نافذة للنقاش حولها، ويهدف التقرير، التعرف على كيفية تناول هذه المؤسسات لتعريف الحقوق الجنسية والجسدية. ويحاول تعميق الفهم في الكيفية التي تنعكس فيها مواقف الجمعيات من الحقوق الجنسية

والجسدية في تعاملها مع الصواقم المختلفة في المؤسسة، من ناحية، وعملها الفعلي من خلال المشاريع المختلفة للمؤسسة من ناحية أخرى. بالإضافة الى ذلك، يتوقف التقرير عند التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تناولها هذه القضايا أو التحديات والمعضلات التي تعيق تناول هذه القضايا من وجهة نظر المؤسسات نفسها. وفي النهاية يتوقف التقرير عند توصيات المؤسسات المختلفة للجمعيات التي تنشط بشكل مباشر في مجال الحقوق الجنسية والجسدية من أجل رفع الوعي في هذا المجال.

لا يقدم التقرير الحالي تحليلا لحالة أو مكانة الحقوق الجنسية والجسدية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ولكنه يحاول وصف الواقع الراهن لهذه القضايا من اجل ان يساهم من خلال التوصيف والاستنتاجات والتوصيات، في وضعها على الأجندة العامة في ساحة العمل الأهلي، كما يحاول المساهمة في تطوير عمل المؤسسات الفاعلة في هذا المجال من خلال قراءة واقعية لمواقف الجمعيات والتحديات التي تواجهها.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن التقرير يقوم بعرض النتائج من دون ذكر اسم المؤسسات وذلك لوعينا أن السرية ضرورية لضمان انفتاح ما على هذا الموضوع المُخرس. وقد كانت استراتيجية الحفاظ على سرية مضمون المقابلات أحد المحفزات التي شجعت العديد من المؤسسات على التعاون مع الطاقم البحثي، مع العلم أن هناك بعض المؤسسات التي امتنعت عن التجاوب مع الطاقم البحثي ولم يتم ادخالها في هذه الدراسة.

يشتمل التقرير التالي على تحليل لمضمون مقابلات مع اثني عشر مؤسسة نسوية ونسائية. تسع مؤسسات حقوقية ومؤسسات معنية في توفير خدمات لضحايا الاحتلال من الضفة الغربية (يتم تحليل هذه الجمعيات ضمن المؤسسات الحقوقية لأن مرجعيتها بالأساس مرجعية حقوق إنسان ومواثيق دولية) ، أربع مؤسسات شبابية من مناطق ال 48. وقد عملنا على مراعاة التوزيع الجغرافية وقمنا بإجراء مقابلات مع جمعيات في مناطق مختلفة من فلسطين التاريخية.

من الضروري الإشارة هنا، الى أن إيماننا منا أن فلسطين هي وحدة جغرافية واحدة تحتكم الى سيطرة عسكرية، اجتماعية اقتصادية سياسية من قبل دولة إسرائيل، جعلنا نختار تحليل المقابلات من هذا المنطلق وامتنعنا قصدا عن تحليل الجمعيات بحسب مناطق ال 67 ومناطق ال 48. مع هذا، ووعيا منا أن للمكانة السياسية المختلفة، إسقاطات اجتماعية

وسياسية واقتصادية متفاوتة، أشرنا إلى هذا الاختلاف وتأثيره على القضية التي نقوم بدراستها، في صلب التحليل.

تشير نتائج الدراسة أن هناك، على الرغم من التشابه في بعض القضايا بين جميع الجمعيات، فإن هناك تفاوتاً واختلافاً في قضايا أخرى بحسب تخصص الجمعيات؛ حقوقية، شبابية، نسائية ونسوية. وعليه يقدم القسم الأول من التقرير تحليل القضايا التي تتقاطع فيها الجمعيات والتي لم تتأثر بتخصص عمل المؤسسات أما القسم الثاني فيتناول تأثير التخصص على تناول المؤسسة للحقوق الجنسية والجسدية

يتناول القسم الثالث من التقرير التحديات والصعوبات التي تحد، بحسب المؤسسات المشاركة، التعاطي مع الحقوق الجنسية والجسدية والطرق التي تواجه فيها بعض المؤسسات المشاركة التحديات والصعوبات وما هي العوامل التي تؤهل بعضها لتناول هذه القضايا في مشاريعها المختلفة.

يتناول الجزء الأخير من التقرير توصيات المؤسسات المشاركة للمؤسسات المعنية في هذه القضايا. توصيات تحاول المساهمة في رفع الموضوع وتطويره.

القسم الأول:

تظهر نتائج الدراسة إلى أن جميع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنشط بشكل فعال من خلال السياق السياسي الاجتماعي والاقتصادي الخاص بالمجتمع الفلسطيني، مع بعض التفاوت بينها نتيجة اختصاصاتها المختلفة. كما تظهر النتائج أن السياق السياسي الخاص للجمعيات الفلسطينية على خطي الخط الأخضر يفرز بعض الاختلاف بين مناطق الـ 48 ومناطق الـ 67، اختلاف مصدره المكانة السياسية المختلفة للفلسطينيين. حيث يبرز أن الظروف الحياتية المعاشة الناتجة عن المكانة السياسية المختلفة تنعكس في التفاوت والاختلاف في اهتمام الجمعيات على شقي الخط الأخضر، إذ نجد أن مؤسسات المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967 تعمل في ظروف احتلال عسكري وينعكس هذا على مشاريعها وعملها ورؤيتها لدورها السياسي والاجتماعي. كذلك بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني في أراضي الـ 48 فنجد جميعها تعمل في سياق المكانة السياسية الخاصة للأقلية الفلسطينية وترتبط بين الهمّ القومي والقمع القومي والاجتماعي. مع الاختلاف بين التخصصات والخدمات التي تقدمها المؤسسات على شقي الخط الأخضر بحسب اختلاف المكانة السياسيّة، كما جاء سابقاً.

مع هذا تجتمع الجمعيات في مناطق الـ 48 ومناطق الـ 67 بدورها في ملء الفراغ وتقصير الدولة/ السلطة في توفير خدمات "لمواطنيها"، إلى جانب هذا، يبرز اختلاف هام في علاقة الجمعيات مع السلطة الفلسطينية في مناطق المحتلة عام 1967 وبين العلاقة مع دولة اسرائيل في مناطق الـ 48، بحسب السياق السياسي. حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني في مناطق الـ 67 في ظل وجود سلطة وطنية وتتفاعل مع هذه السلطة بشكل أو بآخر. بينما لا تتعامل معظم مؤسسات المجتمع المدني في مناطق الـ 48 مع سلطة الدولة ولا مع مؤسساتها وفي معظم الحالات تبرز حالة عداء تجاهها كما يظهر في الاقتباسات أدناه:

تجربة مؤسسات في مناطق الـ 67 "الكثير من المؤسسات يتواصل معنا كي نعطي تدريباً للكوادر والمؤسسات الحكومية أو مثلاً وزارات تتواصل معنا كي تأخذ تدريباً وتأهيلاً للكوادر في اطار عمل تكاملي مع المؤسسات الحكومية". وحول أدوار مؤسسات المجتمع المدني في ظل الواقع السياسي جاء على لسان مؤسسة أخرى "المجتمع المدني في فلسطين غرق باتجاهات شوي متشعبة، يعني على سبيل المثال السلطة ما وفرت خدمات إرشاد نفسي،

هاي كان دور المجتمع المدني يوفرها. والسلطة ما وفرت الكثير من الجوانب الخدمائية وكان دور المجتمع المدني يوفرها. وبنفس الوقت تتعاون مع الشرطة ومؤسسات أخرى في السلطة كي نساهم في بناء مؤسسات الدولة من خلال تدريب وورشات عمل“.

وحول علاقة فلسطينيي مناطق الـ 48 مع دولة إسرائيل جاء على لسان إحدى المؤسسات "مرجعيتنا حقوق إنسان كمرجعية وموثيق ومعايير دولية هذه المرجعية وليس الإسرائيلية.. لأننا نرى فيها تمييزا عنصريا وهناك مشكلة بنيوية في إسرائيل كون حقوق المواطن في إسرائيل هي نتاج لنظام به "دفتك" بالنظام الذي أنتج وليس بالمنتوج. فالمنتوج سيء لأن الأصل سيء.. هذه الرؤية أدت إلى أن يتركز العمل إلى قاعدتين الأولى أن جمهور الهدف يتركز على مجتمعنا“.

وجاء على لسان أخرى حول التوتر بين الهوية القومية والنسوية وانعكاسها على العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي " .. عندما كنت بمؤسسات يهودية-عربية كان ينقصني أن أحكي بلغتي.. مع أنني هون أدخل الإنجليزية والعربية لكن أنت بحاجة لأن تحكي كلمة والكل يفهم عليك.. لم يكن موجودا عندي هناك (في المؤسسات اليهودية-عربية) مع أنهم كانوا لطيفين جدًا معي.. لم أكن أشعر أنني كنت أستطيع أن أحكي عن نفسي كوني عربية أو تجربتي كفلسطينية وماذا أشعر بمواقفي مثلما يجري اليوم.. كان عندي خوف من هذه المحلات ولم أكن أتدخل بالسياسة وكنت حذرة جدًا بطرح نفسي وطرح هويتي الفلسطينية.. ولم أقل عن نفسي أنني عربية.. ووعيي لنفسي كان محدودا جدًا بكل ما يتعلق بهويتي الوطنية.. فأنا عندما أحكي عن هويتي كانت تنقصني اللغة والحضارة والتجربة.. بأول دخولي لمؤسستنا لم أكن أحكي ولا كلمة فأنا إنسان اليوم أحكي كثيرًا في البداية لم أكن أحكي بالمرّة.. لكن مجرد الإحساس أنك جالسة مع ناس من نفس البيئة ومن نفس المجتمع وعارفين كل كلمة.. ممكن تحكي كلمة واحدة والكل حولك يهز رأسه... كانوا(المؤسسات اليهودية-عربية) يريدون منا أن نحكي فقط عن هويتنا المثلية وأن لا نحكي عن هويتنا الفلسطينية... وعندما يكون الحديث عن مجموعات يهودية قررنا أن لا نذهب، فإما نذهب ونحكي عن كل هويتنا أو فلا نريد أي تعاون مع هكذا مجموعات“ يظهر هذا الاقتباس بعضا من التوتر في عمل مؤسسات العمل الأهلي في الداخل الفلسطيني وتأثير الواقع السياسي على طبيعة العمل وعلاقة المؤسسات مع المجتمع الإسرائيلي.

وحول دور المؤسسات في تعبئة الفراغ وفي تقصير دولة إسرائيل (المتعمد) جاء في إحدى المقابلات "لما يبجي الدور على الخدمات للنساء العربيات بتلاقي الدولة مقصرة، واحنا يا دوب نلحق على توفير الخدمات الي مقصرة فيها الدولة يبجي موضوع الخصخصة او اشى علينا وبقلم من خدماتنا".

* مرجعيات الجمعيات في عملها:

لفهم معمق لظروف عمل المؤسسات ومرجعيتها الفكرية والقيمية تطرقت الدراسة في أسئلتها حول مرجعيات المؤسسات والصادر التي تعتمدها في تخطيط مشاريعها وبرامجها. يتضح وبشكل بارز أن معظم الجمعيات الحقوقية أو تلك التي تعتمد على المرجعية الحقوقية في عملها، كما ان الجمعيات النسوية والشبابية تعتمد، بحسب ما جاء في المقابلات معها، على مرجعيتين مركبتين؛ موثيق دوليّة تتم ملاعمتها لخصوصية المكانة السياسية والسياسي المحلي كما تظهر الاقبياسات التالية:

"طبعا الموثيق الدولية هي المرجعية الأساسية لدينا... وتوجد مرجعيات أخرى تطورت على أساسها وعندنا أوراق نحن طورناها وأبحاث مبنية على أساس الوضع في الحقل. وطبعا هناك رؤية المؤسسة ذاتها التي بنيت على أساس توجهات تخص مكاتنا كفلسطينيين في إسرائيل نرى من خلالها حقوق الإنسان (الفلسطيني)". وجاء في مقابلة أخرى "نحن نتميز عن المؤسسات الأخرى في العالم أننا في جانب الاستراتيجية أو المنهجية التي بنشغل عليه أو المنهج المتكامل التي يقوم عليه هو المنهج المستبد للحقوق بس التي بحاكي الحقوق بمعناه الأساسي للفلسطيني وتتفرع من هاي الحقوق سواء وفقاً للقانون الدولي بشكلها العام أو بالقرارات التي بتختص بشأن القضية الفلسطينية والاجئين الفلسطينيين. وواحدة من المفاهيم التي بنحاول تثبيتها وترسيخها هي مفهوم النكبة بمعناها التاريخي المستمر، مش بمعنى النكبة حدث تاريخي حدث ومتناوله بالدراسة التاريخية وتوثيقه فقط، بل النكبة هي فعل مستمر، وبالتالي الحقوق التي نعمل عليها نستند إلى الموثيق الدولية ولكن بالسياق الفلسطيني"، كانت هذه اقتباسات من مؤسسات حقوقية.

تظهر الاقبياسات أعلاه أن الجمعيات الحقوقية تستعمل الموثيق الدولية التي تخص حقوق الإنسان وحقوق الأسرى لتتحدى سياسات إسرائيل في قضايا الفلسطينيين كما في حال الأسرى وغيرها من الفئات المتضررة بشكل مباشر وغير مباشر من الاحتلال ومن سياسيات الدولة (في

حالة فلسطيني الـ 48) ولكن نجد أن معظمها تتجاهل المواثيق الدولية المعنية بحقوق المرأة بشكل عام والحقوق الجنسيّة بشكل خاص بسبب/ بحجة الخصوصية الاجتماعية والثقافية، كما سنرى لاحقاً.

وفي خصوص المرجعيات الدوليّة والسياق المحلي السياسي والاجتماعي في الجمعيات النسوية نرى أن الجمعيات تستند إلى المواثيق الدولية ولكنها هي أيضاً تجعلها متناسبة مع السياق المحلي وهذا ما جاء على لسان إحدى المؤسسات النسويّة "برأيي بالنسبة لي المواثيق هي تحصيل حاصل لشيء مجتمعي فتركيزي أنا على المجتمعي لأن السياق يهمني جدّاً .. غير مهم كثيراً للمرأة التي هي من الخليل أن تفهم ماذا يقول لها ميثاق حقوق الإنسان.. لكن عندما تحدثت معها وقالت لي تعالي الأسبوع المقبل وسنحضر الأولاد والبنات حتى تشرحي لهم.. قلت لها البنات نفهم لكن لماذا الأولاد.. فقالت هو الذي لا يعرف عن غشاء البكارة ولذلك يقتلها.. يجب أن يفهم.. فهنا هي غير فارق بالنسبة لها أن حقوق الإنسان هو حق الفتاة بالعيش بكرامة وما إلى ذلك.. هي عندها تحصيل حاصل هذه الفتاة يجب ألا تموت وهذا الولد يجب أن يتوقف حتى لا يقتلها.. سألتها وماذا سيقول الرجال.. كيف سيقبل الآباء.. فقالت نحن نقرر.. فنجد أنه كان هناك تمكين بدون نظريات تمكين نسوي.. مروا بمسار وشعروا أنهم أقوياء بدون أن يعرفوا السبب وقالوا نحن هذا ما نريده ونحن نريد أن نقرر.. هكذا أنا أرى.. أنا لا أرى أنه يجب أن أحضر نظرية وقال وأبرمج عملي عليه.. أنا تعلمت من الناس...".

المهنة وإشكاليات التمويل:

لا يمكن تجاهل تأثير المانحين وسياسات التمويل على عمل الجمعيات بشكل عام وتلك المشاركة في هذه الدراسة على وجه الخصوص. إذ نجد في كثير من الحالات أن استناد الجمعيات على مشاريع ممولة ويتوقع منها بحسب سياسات الممولين الالتزام بهذه المشاريع وتطوير "مهنية عالية" لتنفيذها، يجعل المؤسسة أسيرة مهنة العمل الأهلي لمشاريع والممولين مما يسبب في العديد من الحالات ابتعادها عن أهداف التغيير الاجتماعي التي قامت من أجلها. ويجعلها تختار مشاريع قابلة للتمويل أكثر مما هي مشاريع ضرورية ومهمة للتغيير الاجتماعي. كما جاء على لسان أحد المشاركين في الدراسة.

" احنا مؤسسة مجتمع مدني تمويل جزئيا من السلطة الفلسطينية، هي بسيط، ... لكن نتيجة

ظروف التمويل التي بتمر فيها السلطة وكون السلطة هي أصلاً بتأخذ تمويل من برا، احنا عتا تحالف ، تحالف ممولين، يعني مش جهة واحدة التي أتأثرت سياساتها أو اجندة بلد معينة، ... وعلمنا أنه منوخذ في إله تأثير. صحيح ما فيه نشاط بقولوا عملوا عن الاعدام أو التعذيب، أو كذا لاء بعطونا ميزانية سنوية احنا متصرف فيها. فهذا وعلى الرغم من استقلاليتها، سواء بمواجهة الممول أو بمواجهة السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية إلا إنه يؤثر“.

* تعريف الحقوق الجنسية والجسدية: غياب لتعريف واضح ما هي الحقوق الجنسية

لم تهدف الدراسة الى اختيار الجمعيات بحسب معرفتها وإلمامها في تعريف الحقوق الجنسية والجسدية بحسب الموثيق الدولية، ولكنها أصرت على التعرف على التعريف الخاص الذي تعتمده المؤسسات، إن وجد. ويتضح من نتائج الدراسة أن الحقوق الجنسية والجسدية تغيب عن بال ووعي الغالبية العظمى من المؤسسات ومن ضمنها الحقوقية. لتوضيح هذه المسألة ندرج بعض ما جاء في المقابلات حول سؤال تعريف هذه الحقوق:

” في المسألة الجنسية، هذه يعتبرها حريات شخصية وهي تابعة من أرادتك وفكرتك طالما انت الي بتختار احنا ما عتا ثقافة جنسية تحكي بدها او ما بدهاش انو هي تحكي استمعتت او ما استمعتت ففي اشكالية، انو ناقش قضايا اغتصاب حتى بالجماع نعالج موضوع الجماع بن الرجل والمرأة ،... قانون العقوبات ما اقر لانو أنت بدك تعدل القانون كبديل كامل حتى بالجرائم الجنسية بالعقوبات عقبها بطريقة متحضرة بالنسبة للعقوبة قليل جداً ما عالجو الجرائم الجنسية، الجرائم الجنسية بالانترنت. . بالنسبة لنا هي حرية من حق الشخص أن يمارسها بالطريقة التي يراها مناسبة من غير أن يعتدي على حقوق الآخرين يعني أنت بدك تعمل علاقة أعمالها بمثالية بسلوك بحرية أنا ما الي فيها هاي حريةك وحقوقك بسس بدك تحترم الآخرين، هي مرتبطة بمسائل كثيرة منها احترام جسد الآخر“ هذا كان اقتباس لأحد المشاركين من المؤسسات الحقوقية محاولاً تفسير تعريف المؤسسة للحقوق الجنسية.

وكانت إجابة مؤسسة أخرى على هذا السؤال ”أنا على الصعيد الشخصي عندي قناعاتي كما قلت لك أن حق الناس أن تمارس حقوقها الشخصية بكل حرية دون أي تدخل. عندما أتحدث عن مراسلات شخصية أضع أيضاً جسد الشخص هذا حقه وأنا لا أتدخل وأنا لا أنظر له نظرة سلبية أو استثنائية بأنه مريض أو يعمل شيء حرام أو شخص غير سوي.. أنا أقول

أن هذه حقوقه وهذه قناعاته الشخصية المطلقة التي يمارسها من دون أن يكون هناك اعتداء على حقوق الآخرين وبالتالي أنا بالنسبة لي حقوق الإنسان هي كل لا يتجزأ وهذا حقه الشخصي.. بالنسبة للمؤسسة أنا لا أستطيع تبني المؤسسة كلها وأن أقول أنها تتمثل أو تتطابق مع وجهة نظري سيما... نقول أننا كمؤسسة نحمل حقوق الإنسان ونقول أنها كل لا يتجزأ وأن هذه جزء من الحقوق الشخصية لكن يوجد هناك تمايز بين الموظفين والمتطوعين في هذا الجانب“.

وقالت مشاركة أخرى عندما تطرقت الى هذا السؤال "دائمًا مقولة أن الاعتداءات الجنسية هي فقط عنف ضد النساء.. اليوم أنا أربطها بموضوع الإنسانية... من تجربتي أربطها بموضوع الجنسية.. لها علاقة بالجنس وهذا شيء ليس نسويًا فقط.. حول هذه الإشكالية نعود لتعريف الجنس في المجتمع... الجنسية لها دور كبير بتعريفها الموجود بالهيمنة والثقافة الرجولية.. حول أنوثة النساء، دور النساء بالجنس، كيف يعرف المجتمع الجنس، هذا شيء أساسي في الاعتداءات الجنسية وأيضًا بعلاقات القوة الموجودة.. الاعتداءات الجنسية هي نتيجة مباشرة للخلل في العلاقات الجندرية الموجودة...".

تظهر الاقتباسات أعلاه أن هناك عدم وضوح حول تعريف الحقوق الجنسية والجسدية وقد تشير إلى أن المؤسسات الفاعلة في الحقل قليلًا ما فكرت في قضية الحقوق الجنسية وتعريفها، وذلك على الرغم من ادعاء معظم الجمعيات المشاركة حول أهمية الموضوع وضرورة تناوله. عدم وضوح تعريف هذه الحقوق يساهم بنظرنا في غياب مشاريع وبرامج حول الموضوع، كما سيظهر لاحقًا.

* التعامل مع الحقوق الجنسية والجسدية على مستوى الطواقم المختلفة في المؤسسات:

التحرشات الجنسية ونظام الجمعية الداخلي:

مع العلم أن معظم الموظفين والمتطوعات في غالبية الجمعيات نساء، يبرز أن معظم المؤسسات المشاركة في الدراسة لم تتناول الحقوق الجنسية والجسدية على مستوى الطواقم المختلفة في المؤسسة. ويغيب في معظمها تعريف التحرشات الجنسية وآلية التعامل في حال تعرض أحد/إحدى الموظفين/ات للتحرش الجنسي داخل المؤسسة أو في

المؤسسات النسوية عموماً تؤهل الموظفات والموظفين في هذا المجال كجزء من التدريبات المهنية وخاصة تلك التي تعمل بشكل مباشر مع ضحايا اعتداء جنسي وجسدي. ولكننا وجدنا أن حتى تلك المؤسسات لم تعمل على تناول الموضوع والتأهيل أو الإرشاد بخصوصه في جميع طواقم المؤسسة مثل الهيئة العامة والهيئة الإدارية والمتطوعين والمتطوعات الذين ينخرطون في المؤسسة في مشاريع لا تعمل بالضرورة مع ضحايا العنف. مما يدل أن المهنية والعمل مع المنتفعين هي التي تدفع المؤسسة الى تأهيل الطاقم العامل ويغيب تدويت الحاجة بتناول الموضوع مع الطواقم المختلفة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان والإنسانية.

كذلك الأمر في ما يتعلق بالمؤسسات الشبابية، والتي تستعين في كثير من الحالات بالمؤسسات النسوية لتمرير قيم نسوية (من ضمنها التحرشات الجنسية)، لقناعتها بأنها ضرورة وملحة للتغيير الاجتماعي. ففي حين تختار بعضها إدراج قيم نسوية في ورشاتها مع جمهور الهدف الذي تعمل معه، يبرز بشكل كبير أن معظم طواقم هذه الجمعيات ومتطوعيها لا تملك معرفة في المجال وذلك لأنها لم تتعرض ولو لورشة واحدة بهذا الخصوص. كما يبرز أن غالبية عظمى من المؤسسات لا تملك نظاماً داخلياً يعنى بشكل عيني بالتحرشات الجنسية وطرق تناولها والتعامل معها في حال تم حدوثها داخل المؤسسة.

* بين "الخاص" و "العام"

الهوية الجنسية وحقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس:

أما بخصوص حقوق متحولي الجنس والمثليين والمثليات فيبرز أن هناك تفاوتاً بين تناول هذه الحقوق وطرحها داخل المؤسسات وخارجها. إذ وجدنا أن هناك بعض الجمعيات، وهي قليلة، كانت قد أثارت الموضوع من خلال تدريب الطواقم المختلفة أو من خلال استضافة ورشة حول الموضوع لطواقمها، بينما لم تعمل بالموضوع أو تطرحه جهراً. مما يدل على وعي هذه المؤسسات لهذه القضية من ناحية، وعلى ضرورة تناولها بجو آمن ومحمي من ناحية أخرى.

بين الشخصي والمؤسسي:

من المهم الإشارة إلى أن نتائج الدراسة تؤكد إلى أن مواقف الأشخاص في وظائف مركزية في المؤسسة تؤثر على تناول قضية الحقوق الجنسية ومن ضمنها حقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس، وبرز هذا بشكل خاص في المؤسسات الشبابية كما سيظهر في الجزء المخصص لهذه الجمعيات. إذ لمسنا أن المواقف الشخصية والعلاقات الشخصية بين القائمين على الجمعية، أو أحد الناشطين المركزيين فيها، مع شخصية مركزية فاعلة في الحقوق الجنسية أو مع احد المثليين والمثليات ومتحولي الجنس، قد تكون عاملاً مساهماً ودافعاً في طرح الموضوع بشكل قوي.

قلة الوعي لموضوع الحقوق الجنسية والجسدية وعدم إدراجه على أجندة الرأي العام بشكل عام وأجندة الجمعيات على وجه التحديد، يترك مجالاً واسعاً لتأثير الأشخاص في المؤسسات مما يجعل الموضوع تحت تأثير الشخصي وليس المبدئي كما يظهر في هذا الاقتباس: "أنا برأي توجد أهمية للجزء الشخصي... بالنهاية المؤسسة هي أشخاص...". وجاء في مقابلة أخرى "أنا وفلان/ة من مرة لمرة، على الأقل مرتين بالسنة نلتقي نحكي شغلات، شو عملتوا، شو عملنا، يعني العلاقة بالأساس هي بيني وبينها، فكل مرة بتطلع مرات أفكار وهيكل، فمثلاً قعدت، كان فيه جلسة، كان فيه لقاء في بلد معينة قبل فترة، بعدين التقينا وهيكل شغلات. وقعدنا نحكي على الجانب الإعلامي، ومش الجانب الإعلامي، أنه هو فيه عدة أفكار، بأشياء اللي يطلعوا فيها، بعرفش وين صاروا بالحقيقة بعد شي ست أشهر. بس آه من هاي اللقاءات كل فترة فيه تواصل، فيه ناس مشتركين وهيكل، فمنحكي ايش ممكن نساوي، وكيف ممكن نطرح الموضوع".

الإعلام

اجمعت جميع الجمعيات على أن للإعلام العربي المحلي دور سلبى جداً في تناول موضوع الحقوق الجنسية عامة، وحقوق مثلي ومتحولي الجنس على وجه الخصوص. إذ تشير انطباعات وتجارب المشاركين/ات إلى أن الإعلام يتناول بشكل مسيئ وسلبى هذه الحقوق ويساهم في إنتاج إعادة إنتاج آراء مسبقة حولها وبهذا يعززها، كما يظهر في الاقتباسات التالية:

"أنا بفكر أنه إعلامنا بتناول (الموضوع) بطريقة اللي بتأديه، بتأذي الموضوع. يعني دايمًا بتشوفي الجيبه (المتلي) - على أساس حالة غير طبيعية، خارقة للطبيعة، مش عارف بموقع معين بتشوفي دلح وزنخ وبعرفش ايش، وموقع معين بعمل دعاية لبعرفش مين، أغلب المواقع تم العثور على اتنين بعرفش وين؟ العثور؟ كإنه حدا كان يبحث يعني. فاهمة كيف، وأنا كمان بشوف أنه الناس اللي مفروض تكون معنية، بتتفاعل مع الإعلام. عشان بهمها مرات تكون بالإعلام أكثر من أنه.... يعني الإعلام بسطح الموضوع، وبتفه الموضوع، وحتى لما بدو يطرح الموضوع بطرحه في سياق وفي أسلوب أنه غير طبيعي أو ظاهرة أو خارج عن الطبيعة، الاشئ كمان بساهم في تعزيز الرأي العكسي المفروض نوصله بالتغيير المجتمعي، أنه لاء منرسخ فكرة أنه هذا اشئ خارق أو لاء أو برا، لأنه فعليًا من ناحية نسب مضنش أنه عند العرب أقل من أي مجتمع آخر. فهيك أنا بشوف الإعلام، كمان بنطرحش ولما بنطرح - بنطرح بطريقة اللي تأذي الموضوع".

وقال مشارك آخر "لا أتخيل أن هناك وعيا بأن هذا الموضوع حقوقى أصلاً.. كل موضوع حقوق الإنسان الأساسي حتى الآن الإعلام لا يفهمه.... الإعلام لا يفهم أن هدم البيت هو انتهاك لحق السكن.... ليس فقط قضية وطنية بل هناك حق إنساني منتهك.. فإذا هذا الشيء الأساسي بحقوق الإنسان ومربوط بواقعنا إلى هذا الحد وغير مفهوم، هم أبعد بكثير من أن يفهموا حقوق المرأة أو حقوق الجنسية.. تناوله في الأخبار من زاوية إثارة أكثر من أن يكون توعوي أو تغيير أو حتى موقف.... حتى لو طرحوه بطرحوه من زاوية اعتداءات جنسية وخبر ليس به أي رسالة توعوية بقدر ما هو إثارة شيء مثير....".

وهذا ما أكدته مشاركة إضافية "إعلامنا يانس بكل المجالات كم بالحري بهذا المجال، في حال تم تناول الموضوع بكون بطريقة سلبية ترفض الموضوع وتؤكد الأراء المسبقة حول المثليين وبتسكرو إمكانية تغيير اجتماعي حول هذه القضية".

الفصل الثاني:

لا يدعي التقرير أن الجمعيات الحقوقية و/أو الشبابية أو النسوية أو النسائية تختلف أو تتطابق في تناولها ومواقفها من الحقوق الجنسيّة والجسديّة بحسب تصنيفها وتخصصها. ولكن يظهر من النتائج أن تخصص الجمعيات يفرز بعض التشابه فيما بينها. سوف نتوقف عند أوجه الشبه في هذا الفصل، ونقوم بتحليل القضايا المتباينة بين الجمعيات من نفس التخصص والمجال في الفصل التالي:

* الجمعيات الحقوقية

تغييب الحقوق الجنسيّة والجسديّة، تقريبا بشكل شبه تام، عن أجندة الجمعيات الحقوقية وذلك على الرغم من أن جميع هذه المؤسسات أكدت على أن الحقوق لا تتجزأ كما يشير أحد المشاركين في الدراسة "دائماً أقول أن حقوق الإنسان كله لا يتجزأ.. عندما تستيقظ في الصباح أن لا تذهب إلى السوبرماركت وتطلب منه 2 كيلو حقوق اقتصادية مع كيلو حقوق اجتماعية مع تملیحة حقوق مدنية.... هي مترابطة وهي غير مفصولة وفي ذات الوقت حقوق الإنسان هي لاصقة بالإنسان وبالتالي لا يصح أنجزتها.. هي مترابطة ومتكاملة لا يجوز تجزئتها وهي لصيقة بإنسانية الإنسان....".

يؤكد حديث إحدى المؤسسات الحقوقية على تكامل الحقوق في اطار إدراج حقوق المرأة بالمنظومة الفكرية التي تعمل عليها المؤسسة وتدرجها في مشاربها بشكل متكامل "نحن عملنا أنه بدل أن يكون فقط بموضوع المرأة بأن يكون عرضي على كل المجموعات.. ولأجل هذا في تدريبنا مثلاً المرشدين دائماً نحضر جمعيات نسوية نحن نعمل على موضوع حقوق المرأة من زاوية حقوق إنسان فهو يبقى موجودا ومطلوب بالنشاطات دائماً أن يكون بها حقوق المرأة".

تؤكد نتائج الدراسة إلى أن جل اهتمام هذه المؤسسات يصب في الحقوق المنتهكة مباشرة من قبل السلطات الإسرائيلية وتلك المتعلقة في الحقوق السياسية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها كما جاء على لسان إحدى المؤسسات من مناطق الضفة الغربية "نعلم أننا نتنقد

من أننا لا نتناول جميع الحقوق، مثلاً يقولون لنا أننا مهملين الحق في البيئة (الصحية)، ففي حالة الإنسان الفلسطيني كل الحقوق كما تعرفون منتهكة، ولا نستطيع أن نعمل فيها جميعها". وهذا ما جاء على لسان إحدى المؤسسات في مناطق الـ 48 " نحن نعمل في الحقوق الجماعية المنتهكة من قبل الدولة ومؤسساتها" وبحسب مؤسسة أخرى جاء: ".... نحن مازلنا نتحدث عن الهوية (السياسية) وعن العلاقة مع إسرائيل وما وصلنا للحقوق الاجتماعية".

أولويات الحقوق والتوتر بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية:

تبرز نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات الحقوقية، وعلى الرغم من تصريحات معظم المشاركين منها في هذه الدراسة التي تؤكد ضرورة عدم تجزئة الحقوق، ، تولي أهمية أكبر للحقوق الجماعية السياسية بالأساس، وذلك لضرورة ما تدعيه من "أولويات الحقوق". وهذا ما قاله أحد المشاركين عن إحدى المؤسسات الحقوقية في مناطق الـ 48 "كل تعامل المجتمعات - وليس فقط مجتمعنا خاضع للأولويات في الحقوق. نحن أقلية قومية ما هي أولوياتنا؟ التمييز في إسرائيل". وجاء على لسان أحد المشاركين من المؤسسات الفاعلة في الضفة الغربية "طيمغفي مشاكل بصاله في المجتمع في الفقر في المجتمع في مشاكل حرية الأسرى في السجون يعني عنا قضايا كبرى كثيرة فليش يعني احنا نركز على قضية ثانوية ونحاولها وكأنها قضية أساسية". وفي مقابلة أخرى جاء "احنا بشكل عام بناخد القضايا التي هي نتيجة الواقع الفلسطيني... فأصلا بشكل عام جوهر الحقوق الاقتصادية منذ زمن قصير بدأنا بتسليط الضوء عليه. كانت انتهاكات نمطية يومية ترتكب من تعذيب و اعتقال سياسي الى اخره. هذه القضايا كانت تستحوذ بشكل كبير على عملنا. وحاليا نحاول كثيرا التركيز على الحقوق الاقتصادية".

وفي تبرير منطق أولوية الحقوق جاء على لسان أحد المشاركين "اللي بهدد وجودي مش النقص في الرؤية والنقص في الحقوق الجنسية والجسدية، اللي بهدد الوجود بشكل حقيقي، هو حرمانى من الحقوق الأخرى، اللي بتتعلق بحق تقرير مصيري، حقي بالعيش في مجتمع متساوي، في مجتمع مستقل، مجتمع يتحكم في موارده، بيلد واضح الحدود وبلد واضح الجغرافية بلد معترف بحقوقه كبلد، أنا فعلاً بشوف موضوع التعاطي مع الحقوق الأساسية جدًّا، بشكل أساسي في السياق الفلسطيني لحقوقي السياسية اللي منتحدث عنها، هي ممكن تخلق مناخ أفضل للعمل، ومناخ أفضل لتطبيق واحترام الحقوق الأخرى، بينما

إنذا منتشغل على الحقوق الأخرى، بشوفش أنه ممكن تسهم بشكل فعال في خلق مناخ أفضل لتسويق الحقوق الأساسية....”.

أولويات الحقوق، بحسب معظم المؤسسات الحقوقية، ينبعاساً من انشغال معظمها في (انتهاك) الحقوق الجماعية السياسية والاقتصادية، مع هذا نجد أن معظم هذه المؤسسات تعي أنها تهمل الحقوق الفردية ولا تتفاعل معها كما انها لا تدافع عن خيارها هذا وتراه تقصيرا ولو على صعيد الضريبة الكلامية:

”احنا الحقيقة ما بنتعامل مع الحقوق الفردية [...] المجتمعات العربية، حتى مجتمعات دول الجنوب، مجتمعات ما يعرف بالعالم الثالث، عندها فهم مغاير كلياً لمفهوم حقوق الإنسان والحقوق الفردية. مفهوم مختلف عن ذلك الذي تطور في المجتمعات الأوروبية والشمالية. يعني التطور التاريخي لبلادنا يحتم علينا خلق شكل من الفهم الحقوقي مختلف كلياً عن الفهم الحقوقي الموجود في محلات ثانية بالعالم. وأنا واعي أنه ما يجب العمل على تأسيس حالة من الوعي للحقوق كحقوق، تأسيس حالة وعي عند الانسان إني أنا إنسان ولي حقوق إنسان وليس فقط حقوق جماعية”.

وقالت مشاركة أخرى ”في مجتمعاتنا الفرد هو نتاج لسلوك جماعي؛ بنمشي مثل ما بدها الجماعة. ما زالت الجماعة ترسم الشكل الذي يكون عليه الفرد وهون بدنا سنوات حتى نصل للمرحلة العكسية، عندما يصبح للفرد مكانة مقدسة وتحترم حقوقه ويصير في تقرير مصير للفرد. واجا الوقت تتحدى لتغيير هذا الوضع”.

وجاء في مقابلة مع مؤسسة حقوقية من مناطق الـ 48 ”... موضوع الحقوق الجنسية يدخلنا في نقاش. براني هذا الموضوع خاضع لكل التعامل مع موضوع حقوق الإنسان. حقيقة أننا مازلنا نناقش أن موضوع حقوق المرأة هو حقوق إنسان... بنظري الحقوق الجنسية مثلها مثل كل الحقوق الفردية، عندما نقول الحقوق مقابل المجتمع تصبح هذه (الحقوق) ليست أولوية. فإذا قمنا بتصنيف الحقوق ينتج أن هذه الحقوق في هامش الهامش؛ الحقوق الفردية هي هامش وهذه (الحقوق الجنسية) هامش الهامش... وهذا ما يجب أن يتغير”.

كما تظهر الاقتباسات أعلاه، فإن حقوق الإنسان الفلسطيني تُغيب وتُهْمَش إلا في حال تم

انتهاكها من قبل المؤسسة الإسرائيلية - ويتكرر هذا في حال فلسطينيي أراضي ال 67 وأيضًا في مناطق ال 48. لم نجد أن المؤسسات الحقوقية تجتهد لتحدي حقوق الإنسان الاجتماعية ولكنها تصمم وتعمل على تحدي المؤسسة في مجال الحقوق السياسيّة مما يساهم في الحفاظ على الحالة الاجتماعية ولا تعمل على تغيير الواقع الاجتماعي، كما هو متوقع من هذه المؤسسات.

"حقوق المرأة حقوق إنسان":

على الرغم مما جاء أعلاه، تظهر الدراسة أن ترايد النشاط النسوي في السنوات الأخيرة وحضور الجمعيات النسوية في الحقل أثر بشكل ملحوظ على خطاب وعمل الجمعيات الحقوقية. إذ برز بشكل ملحوظ أن معظم الجمعيات الحقوقية، وتلك التي تعتمد على مرجعية حقوقية في عملها، تتفاعل مع القيم النسوية، أو على الأقل تعي لضرورة تناول قضايا النساء في عملها.

"لا يصح أن نقول اليوم أننا في عملية نضال وتحرير وإغفال حقوق النساء ومعاناتها" وجاء على لسان مؤسسة حقوقية أخرى "أبو مازن وقّع على اتفاقية سيداو، من دون إحداث أي تغيير إجرائي قانوني؛ هناك إجراءات قانونية لازم عملها عشان تنضم للاتفاقية بس مصررتش عنا، هذا المرسوم جاء لخرضاء الحركة النسوية، طنطنة بدون ما تعرف شروط المصادقة على الاتفاقية... الآن في حركة بالمجتمع المحلي إنه أبو مازن يعمل ويتقدم في طلب رسمي للأمين العام للأمم المتحدة من دون التحفظات المتعارف عليها بالدول العربية كزواج الفتيات

كذلك الأمر بشأن المؤسسات الحقوقية في مناطق ال 48 ".... هناك تدريب للمرشدين والمتطوعين بخصوص حقوق المرأة. جمعيات نسوية تقدم ورشة حول حقوق المرأة من زاوية حقوق إنسان.... وتحضر حقوق المرأة في نشاطاتنا.... على مدار السنة بأي مناسبة لها علاقة بالمرأة وحقوق النساء نقوم بفعاليات في هذا المجال".

على الرغم من وعي المؤسسات لضرورة العمل على قضايا المرأة، والذي نراه نتاج مجهود للجمعيات النسوية، تجد الدراسة أن الجمعيات الحقوقية تعمل نوعا ما في الحيز الآمن والمقبول اجتماعيا. فكما جاء، تظهر النتائج أنه وعلى الرغم من الإدعاء السائد حول ضعف تأثير الجمعيات النسوية إلا أنها وبندحيها المتواصل، هي التي وسّعت هامش العمل على القضايا الاجتماعية وأجبرت المؤسسات الحقوقية والمجتمع على أخذ هذه القضايا على

محمل الجدّية. مع هذا وجدنا أن الجمعيات الحقوقية، ما زالت تختار العمل في المفهوم العام لحقوق النساء من دون التطرق لقضايا خلافية اجتماعيا او تحدي حقيقي للمجتمع.

* الجمعيات الشبابية:

يتناول هذا الفصل المؤسسات التي تعمل داخل المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 48 وتتميز هذه المؤسسات بكونها تستقطب الشباب وتهدف جميعها إلى التربية على حقوق الإنسان وتطوير العمل التطوعي في فئة الشباب، كما تطمح من خلال عملها مع فئة الشباب أن بناء مجتمع قوي وفعال يحمل وعيا سياسيا واجتماعيا. يقدم هذا الجزء تحليل فحوى مقابلات مع أربع مؤسسات شبابية تعمل في مناطق الـ 48.

الهوية السياسية والهوية الاجتماعية:

”هدفنا من أجل التغيير المجتمعي والتنوعية“. وجاء في مقابلة أخرى ”الهدف الأساسي للجمعية توعية سياسية واجتماعية لقطاع الشباب على أساس هذا القطاع أو الشباب يكونوا أكثر منخرطين في المجتمع من ناحية نشاط جماهيري تطوعي ونشاط جماهيري“. وجاء على لسان مشاركة إضافية ”التدريب يكون في عدة محاور، واحد منها مسار تثقيف توعية عام، يتناول الجندر، الهوية، المواطنة. والجزء الثاني كل قضية الهوية بكل مستوياتها الشخصي والسياسي وتنتظر إلى تناول الرؤية المستقبلية“.

على الرغم من أن أهداف هذه المؤسسات تشدد على الجانب الاجتماعي والسياسي، معاً، إلا أنها وبحسب ما تظهر الدراسة تركز بشكل أساسي على الحقوق السياسية والهوية السياسية. وفي بعض الأحيان تتناول، معظمها، قضايا مدنية واجتماعية غير خلافية في المجتمع مثل أهمية التطوع، نيل العنف، رفض الخدمة المدنية.

في إجابة إحدى المؤسسات حول عمل المؤسسات في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية ومن ضمنها الحقوق الجنسية والجسدية جاء ”في المجال الاجتماعي احنا بنشجع كثير موضوع التطوع وتطوير قيم التطوع في المجتمع أما بخصوص الحقوق الجنسية أنا بفكر إنه هوي بمجتمعنا مش أولوية، احنا بدينا نعمل في التثقيف الجنسي، وكان في تواصل مع مؤسسة تعمل في هذا المجال بس ما كان بالأولوية“.

وجاء في مقابلة أخرى "احنا بنركز عملنا بالأساس في التربية اللا منهجية والتطوع والهوية والعف" وفي تناول المؤسسة للحقوق المدنية والاجتماعية ومن ضمنها الحقوق الجنسية والجسدية جاء "صحيح إنه الجمعية، وبفكر الكل بالجمعية بواقني، لازم احنا كجمعية شبابية بدھا تشتغل مع شباب مهم نشتغل على الحقوق بشكل شمولي. بس مش هذا إلی بصير بأرض الواقع. بالنهابة أنت بتحكي عن حقوق إنسان ومساواة وينفعلش تحكي وتعمل على الهوية الفلسطينية والمساواة وباقي الأمور تتركها. يعني بصرش تترك المساواة بين الرجال والنساء وتترك موضوع الطائفية والحمائل والقبلية وكمان الهوية الجنسية والميول الجنسية. هاي قيم أساسية لازم نتناولها....".

وقالت مشاركة أخرى "لا، لا نعمل كثيرا على الجانب الاجتماعي ولا أملك تفسيراً لماذا لا نعمل عليه، ربما لأن القضايا السياسية مثل هدم البيوت والمسكن والصراع حارقة وحاضرة أكثر". وجاء في مقابلة أخرى حول حقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس "احنا بالنهابة مرآة للمجتمع، في أغلب الأوساط في مجتمعنا مش هالقد مطروح الموضوع. يمكن الموضوع مطروح في أوساط معينة بمجتمعنا بس مش على صعيد 20 ولد في صف عاشر في مدرسة معينة. مش لأنه لازم أو مش لازم ينطرح، لأنه مش محطوط في أولوياتهن هني....".

تشير نتائج الدراسة، إلى أن الجمعيات الشبابية كما الحقوقية، تلتزم بشكل خاص في الحقوق السياسية العامة وتتجاهل أو تمتنع من التعامل مع الحقوق الفردية. وذلك، كما تظهر في الاقتباسات أعلاه، على الرغم من الانطباع العام بأن شريحة الشباب الفلسطيني تشكل في الآونة الأخيرة طاقة كبيرة وجديدة تعمل، إلى جانب انخراطها في العمل السياسي، أيضاً على تحدي القيم الاجتماعية السلبية التي يعاني منها مجتمعنا إلا أننا لمسنا أن المؤسسات الشبابية التي تحاول أن ترفع هذه الشريحة ما زالت، كما الجمعيات الحقوقية، تخضع للإجماع الاجتماعي وتعمل في هامش هذا الإجماع ولا تتحداه بشكل حقيقي وجدي.

معرفتي فيك:

على الرغم مما جاء أعلاه، لمسنا بعض التفاوت بين الجمعيات الشبابية من حيث تناولها لموضوع الحقوق الجنسية والجسدية. إذ برز أن هناك جمعيات تحاول أن تطرح قضايا لها علاقة بهذه الحقوق وحقوق المثليات والمثليين على وجه التحديد بشكل مباشر، ولو

بشكل محدود من دون ان يحالفها التوفيق دائما. وقد وجدنا أن الفرق بين المؤسسات لا يمت بالضرورة بصلة لأفكار الجمعية وأهدافها بالقدر الذي تؤثر فيه العلاقات الشخصية والموافق الشخصية للناشطين المركزيين فيها.

”حاولنا أن ندعو إحدى الناشطات أو الناشطين للقاء داخلي مع مجموعة الناشطين وكان رفض شديد من المجموعة ولم ينجح اللقاء“. وفي مقابلة مع مؤسسة أخرى جاء ”نحن كل الوقت بنحاول نتواصل مع الجمعيات الناشطة بالموضوع، القوس وأصوات، أنه يعني تواصل مؤسساتي فمثلا عملنا فعاليات مشتركة. وحدة قبل 4 سنين وكانت فعالية داخلية وفعالية أخرى كانت مفتوحة وأعلنا عنها بس الحضور كان قليل ومن المحيط القريب للجمعية“.

علما أن الدراسة لم تأخذ جميع الجمعيات الشبابية الفاعلة، وكون أربع جمعيات ليست بالكف الكافي لاستخلاص نتائج بخصوص أسباب التفاوت بين مواقف الجمعيات من الموضوع إلا أنه بإمكاننا أن نفترض، كما جاء أعلاه، أن العلاقات الشخصية بين القائمين على الجمعية أو أحد الناشطين المركزيين فيها مع شخصية مركزية فاعلة في الحقوق الجنسية قد تكون عاملا مساهما في طرح الموضوع بشكل قوي.

افتراض بالإمكان تعزيزه في تفسير الجمعيتين اللواتي تناولت، أو حاولت تناول قضية الحقوق الجنسية بشكل أو بآخر ”أنا وإحدى الناشطات المركزيات في إحدى المؤسسات (الفاعلة في الحقوق الجنسية والجسدية) يلتقي من مرة لمرّة، على الأقل مرة بالسنة، بتشارك بشو عملنا وبشو عملوا. يعني بالأساس العلاقة صداقة بيني وبينها. وبكل مرة بتطلع أفكار وهيك. مثلا بعد حدث معيّن بالموضوع التقينا وحكيّا عن الجانب الإعلامي وطلعت أفكار. يعني هاي اللقاءات والتواصل بصير لأنه في ناس مشتركة ومعرفة شخصية وبنحكي وبتبادل الأفكار“. جاء هذا على لسان مؤسسة شبابية تعاملت بشكل أو بآخر مع الهوية الجنسية في أحد نشاطاتها. أما الجمعية التي لم تنجح في عقد اللقاء فجاء في المقابلة ”بحكم معرفتي بفلان/ة (أحد الناشطين/ات المركزيين/المركزيات في مجال الحقوق الجنسية) اقترحت عليه/ها إنه نعمل اشئ بالموضوع“.

علما أن نشاط هذه الجمعيات، أكثر انفتاحا من غيرهم، ولو على الصعيد الشخصي، لتناول قضايا المثليين والمثليات ومتحولي الجنس، قد تكون مؤشرا إلى احتمالات تغيير مستقبلية

وانفتاح حول الموضوع، إلا أن تغييرا مؤسساتيا لم يحدث، مما يدل على أن حتى المؤسسات الشبابية غير جاهزة بعد لتحدي اجتماعي جنري وحدي.

الجمعيات النسائية والنسوية:

قامت الدراسة بفحص مواقف ومشاريع سبع عشر جمعية نسوية ونسائية على جانبي الخط الأخضر وتعامل هذه الجمعيات مع الحقوق الجنسية والجسدية. وبعكس الادعاء والتهم التي توجه للحركات النسوية في العالم الثالث عموما، وفي فلسطين أيضا، تظهر نتائج الدراسة أن جميع الجمعيات النسوية، ترتبط ارتباطا عميقا بالمجتمع وتصغي بشكل فعّال لخصوصيته وتحاول التعامل والعمل مع هذه الخصوصية، كل بطريقتها. من دون التنازل عن القيم التي من أجلها قامت المؤسسة من جهة، ولكن قد تدفعها "المراوغة" أحيانا لتأجيل التحدي أو تلطيفه، من جهة أخرى.

"هدفنا تسليط الضوء على القضايا المجتمعية التي للأسف يتم التعتيم عليها. فمثلا نعمل في المدارس على جيل المراهقة، التغييرات الجسدية والجنسية، عن العادة السرية، وعن غشاء البكارة. وفي ذات الوقت نعمل في إحدى القرى مع رجال الإعلام ورجال الدين محاولين تغيير الأفكار الموجودة لدى هذه الشريحة". هذا ما جاء على لسان إحدى المشاركات في الدراسة.

وقالت مشاركة أخرى "النخبوية مش تهمة سلبية، هذه النخبة تخلق المساحات. واحنا بنعمل مع واقع النساء في الحقل من مكانها وتحترم خياراتها التي تتبع من مكانها وموقعها في المجتمع. يعني خدي على سبيل المثال موضوع الحجاب، أنا شخصا عندي نقاش مع فكرة الحجاب، بس احنا بندافع عن حق النساء تقرر إذا بدها تلبس حجاب أو لا وبنحارب ضد منعها من دخول أي مكان عمل بسبب لبسها للحجاب".

العام هو الخاص

تتشابه الجمعيات النسوية والنسائية على طرفي الخط الأخضر، ولكن يبرز ان عمل هذه الجمعيات، ايضا يتأثر بخصوصية المكانة السياسية. إذ نلاحظ أن المؤسسات النسائية النسوية في مناطق الضفة الغربية تتفاعل، من ناحية، مع تأثير الاحتلال العسكري وتتعامل مع إسقاطاته، ومن ناحية أخرى تتفاعل مع السلطة الفلسطينية وتحاول أن تأخذ دورا في

محاولات بناء المؤسسات الوطنية و "الدولة الفلسطينية". وفي حين تتشابه المؤسسات النسوية والنسائية الفلسطينية في أراضي ال 48 مع مثيلاتها من مناطق ال 67 في تعامل معظمها مع إسقاطات المكانة السياسية للفلسطينيين في الدولة اليهودية وإسقاطات سياسات الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية إلا أنها، كما باقي مؤسسات المجتمع المدني في مناطق ال 48، لا تتعامل مع الدولة اليهودية أو أي من مؤسساتها.

هذا ما جاء على لسان إحدى المؤسسات في الضفة الغربية "نحن نعمل لتعزيز مكانة المرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار وترويج لحقوق الإنسان وحقوق المرأة كحقوق إنسان. نعمل أيضا على تعديل القانون لضمان حقوق النساء في موضوع النفقة والحضان والطلاق وغيره". وجاء على لسان أخرى "احنا بنشتغل مثلا على قانون الأحوال الشخصية، عنا دورات كثير للنساء في القرى للتوعية بقانون الأحوال الشخصية، وكمان قانون العقوبات وبنعمل على مشاركة المرأة السياسية ودورها في الانتخابات وفي الترشيح والتصويت".

وفي مقابلة مع مؤسسة نسوية في أراضي ال 48 جاء "تحرير العقول هو جزء من التحرر من الاحتلال" وفي مكان آخر في المقابلة نفسها جاء "في البداية كنا نعمل مع المستشارات في المدارس وهذا خف مع الوقت بسبب الصراعات مع الوزارة (وزارة المعارف). نحن بحاجة لمؤسسات مستقلة عن المؤسسة الإسرائيلية وعن الجمعيات الإسرائيلية التي تأخذ تمويلا من صناديق صهيونية".

وفي مقابلة مع مؤسسة أخرى جاء "مهم أن تكون هناك جمعيات نسوية فلسطينية، من تجربة النسويات التي عملت في جمعيات عربية-إسرائيلية كان هيمنة واضحة من قبل الإسرائيليات الموجودات في الأمور الإدارية وأيضا في المضامين، كان هناك أراء مسيقة مثلا في قضية قتل النساء وتذويت كون المرأة العربية ضحية الرجل العربي دون تطرق لقمع الدولة".

مهنة العمل النسوي:

تعتمد، كما جاء أعلاه، الجمعيات عموما ومن ضمنها النسوية والنسائية على تمويل مشاريع، ويتوقع منها بحسب سياسات الممولين الالتزام بهذه المشاريع وتطوير "مهنية عالية" لتنفيذها، الأمر الذي يجعل المؤسسة أسيرة مهنة العمل الأهلي مما يسبب ابتعادها في العديد من الحالات عن أهداف التغيير الاجتماعي التي قامت من أجله.

”ينقصنا الجانب الفكري، تطوير فكر يرتقي مع التحديات التي تواجهنا. مرة كان الجانب الفكري أقوى بالمؤسسة وكان يأخذ مساحات كبيرة. بس اليوم غير، بعد ما كبرت المؤسسة صار كلشي مراكزة بمراكزة وهذا مأخذ على المؤسسات عموما بس خصوصا للجمعيات النسوية. يعني كثير مواضيع مهم يتم مناقشتها بس عشان فش وقت بنحط على الرف. بكلمات ثانية صغينا نعمل مشاريع، الجمعيات عموما واحنا كمان، صغينا نعمل مشاريع عشان نجيب تمويل والمشروع بخلص وخلص. أي نعم ممكن يؤدي لتراكم، بس بنفس الوقت مرات من فقد حلقات معينة بهاي التراكمية إلي بالتالي بتدفعنا ثمن كمان سنتين ثلاثة لورا“.

وجاء في مقابلة مع مؤسسة أخرى ”يعني الحقوق الجنسيّة مش محطوبة على أجندة الجمعيات النسويّة ولا عنا في المؤسسة هوي مش على الأجندة. في مهنية وكل مؤسسة بتوخذ الموضوع إلی بتناوله وبتشغل فيه“.

يظهر جليا من الاقتباس الأخير، أن مهنة العمل الأهلي، والذي يتم بتشجيع من الممولين ومن مبني علاقات القوة بين الجمعيات الأهلية وبين المانحين، يساهم في زيادة المهنية من ناحية ولكنه من ناحية أخرى يعمل على تقويض عمل الجمعيات وأبعادها عن الأهداف التي قامت من أجلها.

لا يتوقف تأثير المانحين في تحديد عمل الجمعيات بحسب المشاريع المقررة فقط، بل يتعداه ليحدد المواضيع التي تتناولها الجمعيات، ولهذا تأثير كبير على عمل الجمعيات وعلى زيادة المنافسة فيما بينها، وهذا ما تؤكدته مؤسسة مشاركة في الدراسة ”في تنافس جدا قوي بين المؤسسات، والي خلق المؤسسات عمليا الممولين. صار الي بكتب بروبوزال (اقتراح) جذاب أو سكسي، كيف ما بسموه، بياخذ التمويل. صار هاي هي الإشكالية. وفي غياب استراتيجية للعمل المدني الفلسطيني تتفاقم هاي المشكلة“.

تعريف ومعرفة:

كما في حال معظم الجمعيات المشاركة في الدراسة، كذلك المشاركات من المؤسسات النسوية أعطت تعريفا مختلفا، نوعا ما، لرؤيتها لمفهوم الحقوق الجنسيّة والجسدية.

"الحقوق الجنسية عمليا هي انعكاس للحقوق الفردية، واحنا نؤمن بالحقوق لكل إنسان بغض النظر عن خلفيته وعن مستواه التعليمي، وبغض النظر عن مكان سكنته". وجاء على لسان مشاركة أخرى "كل الوقت كنا نرى ان الحقوق الجنسية تبدأ من الإنسان. أن يتحرر الإنسان من قمعه لذاته. أنه مسار للمحاربة الشرطي بين أذنيننا ولما أتحرر من داخلي استطيع التواصل مع حاجة الآخر...." وقالت أخرى "هذا جزء من حقوق المرأة على حياتها بشكل عام.... هذا يشمل الميول الجنسية وأن تهتم بجنسانيتها". وفي مقابلة أخرى جاء "كل امرأة لها الحق أن لا يمسه أحد لا بعنف ولا بطريقة ضد رغبتها". وأجابات مشاركة أخرى "يعني هي حقوق فردية، كل واحد حر يختار أو يحس أو يمارس حقوقه كيف يشوفها. لكل إنسان حرية اختيار حياته".

يظهر من الإجابات أعلاه، أن هناك اتفاقا ما حول أن الحقوق هي حقوق فردية وأنها تتعلق بحرية الفرد في خيارته، ولكنها في الوقت نفسه تبقى تعريفات فضفاضة مما يجعل التعامل معها، تطبيقها والمساهمة في مناقشتها أمرا صعبا. أضف إلى ذلك، تظهر الدراسة، أن معظم المشاركات أشار إلى نقص في المعرفة حول الموضوع، الأمر الذي يساهم في تجاهل الموضوع وعدم تناوله كما تشير الاقتباسات التالية: "مرات بتوجهوا بنات صغار بالجيل، 13-15 يعرفش إذا هذا الجيل هو جيل التخبطات في الهوية الجنسية، بس بتخيل هذا دور الجمعيات المهتمة بالموضوع. أن تكون لديها آليات لتساعدها في الفحص، يمكن هذا شعور براودهن في جيل المراهقة وبعدين بمر". وجاء لدى مشاركة أخرى "عمل الجمعيات المعنية بالموضوع مهم، بس بنقصنا كثير معلومات، موضوع النشر والكتابة وخصوصا للفئات الشابة كثير مهم".

وقالت أخرى "لحد قبل 10 سنين لما بديت افنش على مواد حول الهوية الجنسية كل المواد الي لاقيتها كانت بالعبري أو بالإنكليزي وما كان أي اشي بالعربي. ما لقيت مادة أتواصل معها وافهمها واستفيد منها". يشير الاقتباس الأخير إلى أهمية توطين المعرفة وإلى حاجة المؤسسات إلى مواد ومعرفة تكتب بلغتهم وتحاكي الخصوصية الثقافية.

تظهر أهمية المعرفة والانكشاف ليس لدى المشاركات في الدراسة فقط، بل يظهر أنها ضرورة أيضا للمجموعات التي تعمل معها هذه الجمعيات، كما جاء على لسان إحدى المؤسسات التي تشمل في عملها مجموعات مع نساء في الحقل "كان عنا مجموعة في قرية تعتبر محافظة جدا، وموضوع المثلية الجنسية كان كثير صعب عل النساء. كان رفض كبير

للموضوع. واهيك لم نفتح الموضوع في بداية الدورة. بس بالنهاية تجدين أن النساء عندهن كثير أسئلة. ويتكتشفي إنهن قد سمعن عن الموضوع لكنهن يخفن معرفته. أنا لا أدعي إنهن تقبلن الموضوع ولكن كان مهم الانكشاف وسماع معلومات“.

الحقوق الجنسية في العمل النسوي

التحرشات والاعتداءات الجنسية: "يمكن عشان كلنا نساء فاش تحرشات"

على الرغم من أن معظم المشاركات في الدراسة أظهرن وعياً لأهمية تناول الحقوق الجنسية والجسدية عموماً وأهمية العمل لمناهضة التحرشات الجنسية ضد النساء، على وجه الخصوص (خاصة أن معظم الجمعيات المشاركة تعمل للتوعية ضد هذه الانتهاكات) إلا أن قليلة جداً هي الجمعيات النسوية، التي تشمل في نظامها الداخلي الحقوق الجنسية والجسدية المتعلقة بالتحرشات الجنسية. أشارت مؤسسة واحدة فقط إلى أنها تشمل هذا في نظامها الداخلي "في حال تعرضت إحداهن إلى تحرش جنسي، هناك تطرق لهذا في النظام الداخلي ونظام العقوبات القائم في المؤسسة".

وهكذا فسرت إحدى المشاركات في الدراسة غياب التحرشات الجنسية عن نظام المؤسسة الداخلي "يعني لأ ولا مرة كان تدريب لكل الطواقم في المؤسسة على موضوع التحرشات الجنسية أو وين ممكن تتوجه في حال تم تحرش فيها، يمكن عشان كلنا نساء فاش تحرشات جنسية". وقالت مشاركة أخرى "يعني قبل 7 سنين اتبهدنا أنه مش معقول مش متناولين الموضوع بشكل ممأسس، وقلنا إنه لا يعقل أن جمعية نسوية كلياتنا نساء مش حاكيات على التحرشات والاعتداءات الجنسية، وحكيينا عن الموضوع بس ما تم مأسسته. يعني إذا بتروحي اسأ تسألني واحدة من الموظفات (الجدد) بتقلك بعرفش... يمكن لأنه كلنا مطلعات على الموضوع وكل مركزة مشروع بتطرح الموضوع في التدريبات للمجموعات الي بنشتغل معها، بس لأ الموظفات الي ما بنشتغل بمجموعات أو شغلها إداري أو مش بالحقل ما انشغل معهن على الموضوع".

عدم مأسسة الموضوع، ولو كان من باب أنه حاضر في عمل الجمعيات اليومي في جميع مجموعات الهدف التي تعمل معها، قد تشير إلى أنه، حتى المواضيع غير الخلافية، ليست حاضرة في أجنادات المؤسسات مثل حق المرأة في العمل والتطوع في بيئة آمنة من التحرشات.

حقوق المثليات والمثليين ومتحولي الجنس

تختلف الجمعيات النسوية في طرق التعامل مع موضوع الحقوق الجنسية والجسدية، وحقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس على وجه الخصوص. وقد وجدنا مؤسسة واحدة فقط التي رفضت التعامل مع قضية المثلية الجنسيّة ومتحولي الجنس بادعاء أن المجتمع يرفضها بحسب ما جاء في المقابلة "احنا بالأخر بنشتغل مع ناس كثير بسطاء، في القرى، هلق المجتمع لسا ما يقبل هاي الحقوق والحالات، وبنرفض احنا كمؤسسة تتعامل مع هذه القضايا لما هي مرفوضة بالشارع. عشان تشتغل مع المجتمع بدك تحترمه. لازم تظهر بصورة معتدلة".

في حين تؤكد الغالبية العظمى منهن على ضرورة تناول الموضوع لأنه جزء من الفكر النسوي وجزء من حقوق الإنسان والنساء، إلا انها تتفاوت في طريقة تطبيقه او التعامل معه. فهناك من تصمم على وضعه في الأجندة العامة وكجزء من برنامج العمل المعلن كما يظهر في حديث احداهن "لدينا تقبل حقوق المثليين والمثليات مهم جدا وتنطبق إليه في كل المواقف ويتم سؤال كل متقدم/ة للعمل أو للتطوع حول موافقه من هذه القضية في مقابلة العمل. نؤمن كجمعية نسوية أن هذا ضروري ومهم في الفكر النسوي ومواري لدينا للقدرة على الإرشاد ونطرحه على الملأ". ونجد مؤسسات اخرى تدرجه بشكل أقل ولكن لا تغيّبه "في ورشات عملنا مع مجموعات النساء أو الشباب هناك لقاء أو اثنين حول المثلية الجنسيّة، يتم هذا في كثير من الأحيان في ظل معارضة من المشاركات. ولكننا لا نتنازل".

ونجد مؤسسة ترى الوقت قد حان لتناوله ولكنها ترى في الحيزّ الآمن (الطاقم) المكان الأمثل للشروع بذلك "مؤخرا لم أعد أسمح بتجاهل هذه القضايا، ومنذ عدة سنوات بدأنا بدورة للموظفات والمتطوعات حول القيم النسوية ومن ضمنها الوعي للحقوق الجنسيّة والجسديّة وقضايا مثليي الجنس. ولكن لم ندرجه بعد في برنامج العمل مع الحقل". بالمقابل تمتنع مؤسسات من تناول الموضوع كما بيّن الاقتباس التالي "الموضوع (المثليين والمثليات ومتحولي الجنس) لم يدرج ولا مرة بشكل مباشر. رغم أنه احنا بنعمل ورشات للنساء بموضوع الجنسانية، عملنا مع مجموعاتنا، شي 6 مجموعات، ولكن لم يطرح الموضوع بشكل مباشر وواضح".

وبعكس الإدعاءات السائدة، لم تجد الدراسة اختلافا بين مواقف الجمعيات من ضرورة طرح الموضوع، داخل المؤسسة، بحسب المنطقة الجغرافية أو كون الجمعية نسائية أو نسوية. مع هذا يظهر بشكل واضح أن الموضوع يحضر بشكل أقوى في المؤسسات في مناطق الـ 48 أكثر منه في المناطق المحتلة عام 1967 وقد يعود هذا إلى وجود جمعيات ناشطة في المجال تتفاعل مع المؤسسات النسوية والنسائية الناشطة في الحقل كما يظهر في الاقتباسات التالية:

” حقيقة مش واعية لحالات وصلت للمؤسسة، بس بفكر أنه ما عنا عنوان معروف لهاي الحالات (مثلية جنسية) بس في مختصين نفسيين وأخصائيات اجتماعيات بتتعامل معهن بالجمعية ممكن نوجه إلهن التوجهات“. كان هذا اقتباس من مقابلة مع إحدى الجمعيات النسوية الناشطة في الضفة الغربية. وقالت مشاركة أخرى ”لما بتصل هاي الحالات بتتعامل معها الأخصائية الاجتماعية بالمؤسسة، لأنه فش مؤسسات مختصة بالمنطقة“.

سيرورة (سيرورات) متوازنة وتكتيك:

أكد معظم الجمعيات أن طرح الموضوع يحتاج إلى تحضير وتكتيك وسيرورة. وقد اجتمعت في هذا الموضوع الجمعيات التي تناولت الموضوع داخليا وتلك التي تناولته علينا كما تؤكد الاقتباسات التالية:

”المهنية كثير مهمة، مهم تعرفي تحضري الأرضية لفتح الموضوع. كيف تحضري المواضيع وبأي سياق تفتحها. أنا مع كل خبرتي لا أستطيع أن أحضر الموضوع بأول أسبوع ولا حتى بأول خمسة لقاءات. هذا يستغرق وقت حتى نحضره. وهذا يتعلق فهناك مجموعات يأخذ الموضوع عدة أشهر حتى نستطيع أن نحضر الموضوع لها وهناك مجموعات نستطيع بعد شهرين أو ثلاثة.... عندما تجتازي مسار معيّن الخوف والتردد والمعارضة تختفي“. هذا ما قالته إحدى المشاركات من جمعية نسوية تعمل، من بين ما تعمل، على مجموعات تدعيم للنساء في شتى القرى العربية في مناطق الـ 48.

”حتى على مستوى المؤسسة، مرقنا سيرورة وما زالت مستمرة. بالأول ما كنا نتناول أي موضوع اله علاقة بالحقوق الجنسية والجسدية أبدا. بعد سنوات عمل وصلنا لإجماع أنه لا

يمكن الحديث عن مضامين الجمعية بدون التطرق للجنسانية والصحة الجنسية والجسدية للمرأة. في تغيير والسيرومة مهمة، صحيح هذا غير كاف بس لا يمكن تجاهل تأثير السيرومة". كان هذا ما جاء في مقابلة لإحدى المؤسسات النسوية. وقالت مؤسسة نسائية أخرى " طبعا أنا لازم أكون حكيمة وصادقة ومتأكدة أن الحق معي لكن الحكمة مطلوبة، بمحلات معينة لن أتنازل عن قضية بسبب الحكمة. لكن يوجد فرق بأن أخرج وأقول نحن مع المثليات وتعالوا يا مثليات (البلد التي تعمل فيها الجمعية) اتحدوا وبين إذا كانت عندي حالة وسأساعدها، في فرق. يعني مش رح أشارك باسم الجمعية في نشاط مثلي علني بس رح أجب الموضوع على الجمعية ورح أخذ معي ناشطات ليشاركوا في النشاط".

وقالت مؤسسة أخرى "مهم تدرس حالة المجتمع الفلسطيني.... يعني لازم تعرف كيف تطرح هاي القضايا ومن أي زاوية تطرحها والأممر مش سهل، بس لازم تعرف كيف نفتح الموضوع ونخوض الصراع".

وقد جاء في بعض المقابلات أن هناك سيرومة موازية بين مواقف الجمعية وجمهور الهدف وأن الثقة التي تتناول فيها المؤسسة هذه الحقوق تؤثر بشكل أو بآخر على جمهور الهدف وتخفف من حدة المعارضة. تؤكد هذه الفرضية الاقتباسات التالية:

"يعني احنا بنحكيش بكل المحلات والقرى بشكل مباشر عن مواقفنا من الموضوع، بس كمان بنخفيهاش. يعني الكل يعرف أنه احنا بنحكي عن حقوق النساء كنساء وبنحكي عن التغيير الاجتماعي الي بدنا إياه. بس كمان مرة احنا بنمشي مع الحقل من محل مع بعض. احنا بنجيش نقاهن هاي الطريق الصح وأمشوها. والاشي يخالف من محل لمحل. بس احنا وظيفتنا نطرح الموضوع ولو في إضاعات مش بالضرورة بالعمق." وقالت نفس المشاركة في المقابلة في مكان آخر " إذا أنت بتجيب الموضوع بثقة وبدون تردد هذا بساهم في أنه الطرف الآخر يتقبل أكثر، مش أنه يتقبل بس بسمع ثقتك وممكن يفكر بالموضوع".

وقالت مشاركة أخرى "لا تتناول جمعيتنا الموضوع بشكل علني وما زالت تصارع المؤسسة لطرحه داخليا مع أن الجمعية ما قاهرة تتخطى التحديات المجتمعية في هذا الموضوع ما بقدر أرمي كل شي على الجمهور، قسم منه خوفنا احنا، قسم من القضايا احنا مش حاليينها بيننا وبين حالتنا". وأكدت على هذا مشاركة أخرى من مؤسسة تعلن دعمها لمثلي الجنس "أعتقد أن المواضيع التي لا نحضرها كثيرا للنساء هي ليست في محل صعوبة النساء بل من

محل صعوبة عندنا احنا بالأساس. وأنا فحصت الموضوع كثيرا خلال عملي. إن كان عندك تردد فهذا سيتنقل إلى النساء وإن كنت واثقة فثقتك ستعبر للمجموعة“.

تحدي وإنجازات:

على الرغم من أن معظم الجمعيات تتناول قضايا المثلية الجنسية ومتحولي الجنس داخل المؤسسة، كل بطريقتها وبالوثيرة التي تختارها وتصرّح بضرورة تناولها أيضا في الحيز العام. وأيضا على الرغم ان نتائج الدراسة تشير الى أنه حتى تلك المؤسسات التي تدعمها بشكل مباشر وعلني وتصرّح بها في الحيز العام لا تدرجها في مشاريعها بشكل جاري ومنتظم. وجدنا من الملح والضروري الوقوف عند الدوافع والمحفزات التي ساهمت في طرح الموضوع، ولو بشكل خجول، على الرغم من معارضته الواسعة. وهذا ما سيوقف عنده الجزء التالي و نحاول من خلاله طرح فرضيات حول ما الذي يؤهل هذه الجمعيات من دون غيرها لتناوله.

لا ننتظر جهوزية المجتمع

أشادت جميع هذه الجمعيات التي تناولت الموضوع علنا في نشاطات مختلفة لها والتي تتميز بكونها نسوية وقطرية، لكن مقرها بالأساس المدن، كما تتميز أيضا في سنوات عمل طويلة نسبيا في العمل النسوي. أشادت أنها لا تولي أهمية كبرى لجهوزية المجتمع لتناول هذه القضايا بل على العكس هناك من قال “لو كانت الجمعيات النسوية بدها تستنى المجتمع ليجهز كان ما عملت أي تغيير“. وقالت أخرى “وظيفتنا أنه نهجز المجتمع مش أنه نستنى أنه يكون جاهز“.

بخصوص عدم الضرورة لجهوزية المجتمع وافقت أيضا الجمعيات التي لم تتناول الموضوع علنا وقالت إحداهن “لا اعرف إذا كان المجتمع جاهز لهذا الموضوع، أتخيل بمرحلة معينة يجب أن تثار هذه النقطة بدون علاقة بالمجتمع“ وجاء في مقابلة أخرى “لا يجب أن ننتظر المجتمع. لما قررنا بالمؤسسة طرح الموضوع على الموظفين والمتطوعات ما استنينا يكونوا جاهزات. أنا مكنتش جاهزة، مهم الانكشاف والتعرف والتحدي“.

رصيد يحمينا

على الرغم من الثقة التي تحدثت فيها المشاركات حول تناولهن الموضوع بشكل علني، تشير الدراسة إلى أن طرح المؤسسات لهذه القضايا تم بعد مسار طويل وشاق عملت فيه هذه الجمعيات على ترسيخ مهنتها وكسب ثقة جمهورها قبل أن تطرح هذه القضايا. "يعني الموضوع كان مسار وسيرة طويلة، يمكن قبل كم سنة، كانت الإدارة بتحط فيتو على الموضوع. بس مرفنا كثير من وقتها". وقالت مشاركة أخرى "كان في مسار وسيرة في نهاية التسعينات كان في فترة بعدين صار في تخاذل وتراجع. بس في السنوات الأخيرة ثبتنا العمل والخدمات وأعطينا خدمات وكسرنا طابوهات. أخذ هذا 3-4 سنين اثبتنا حالنا في الشارع وهذا ساعدنا في التحدي".

وقد تكررت أهمية بناء "سمعة" صالحة للجمعيات قبل تناول الموضوع لدى بعض المؤسسات التي لم تتناول القضية علنا فجاء على لسان إحداهن "أنا (والجمعية) لازم ابني مصداقية، لازم تكون أول مرة منيحة وسمعتي منيحة وبعدين مسموولي وكأنه أتخطى العام أو المقبول أو المهيمن.... يعني لازم ابني رصيد لأنه كمان وجودي مشروط".

بتخريش الدنيا

كما جاء سابقا، تظهر الدراسة أنه على الرغم من الادعاء الشائع أن المجتمع الفلسطيني متعدد وهناك أماكن ممكن أن تطرح الموضوع وغير ممكن في أماكن أخرى. يتضح أن هذا صحيح لدرجة ما ولكنه غير دقيق. إذ يتضح أن معظم الجمعيات تتعامل مع حقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس بطريقة أو بأخرى ولكن هناك تفاوت بين الجمعيات من حيث تحدي الهيمنة الاجتماعية أو المشاركة في استضافة نشاطات عامة تطرح فيها الموضوع بشكل مباشر.

كما يتضح أن تجربة الجمعيات التي شاركت في نشاطات علنية في هذا المجال، إيجابية ولم تواجه أي منها تحديات خاصة خلال النشاط أو لاحقا للنشاط كما يستدل من الاقتباسات التالية:

"التحديات كانت كبيرة بس وقفنا فيها ومخريش الدنيا، يعني احنا كجمعية نسوية، هذا

بشكل كثير واضح، واجبنا أنه نوقف هاي الوقفات مع كل إنسانة قررت أنها تتعامل مع هويتها الجنسية بشكل مختلف أو غير عن المجتمع“. وقالت أخرى ”بشي محل محداش بتدخل فينا ايش بنعمل أو بنعملش يمكن التسونامي يصل للمديرة بس بوقف هناك. احنا موجودين بمحل مش كثير بنخاف من ردود الفعل. ولما كان في ورشة عن المثلية (معلنة) مكنش في نقاش عليها وبالورشة نفسها كان في أراء مسيقة وهيكل بس كان كثير قوي وموقعتش الدنيا“. وقالت على لسان أخرى ”الكل بعرف مواقفنا من الموضوع وهذا ما بمس بشرعيتنا بالشارع ولا بالمؤسسات الثانية“.

الفصل الثالث

التحديات بحسب وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني:

يتناول هذا الفصل التحديات التي تواجهها مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة بحسب ما جاء في المقابلات. وقد أظهرت النتائج أن جميع المؤسسات المشاركة تشترك في مواجهة معظم التحديات، وهذا ما سنتوقف عنده، بداية، ثم سنتطرق إلى طرق تعامل المؤسسات مع هذه التحديات. ولاحقاً نتوقف عند التحديات التي تخص بعض المؤسسات بحسب تخصصها وعملها.

التحرر السياسي أولاً:

التحرر من الاحتلال وإنهاء حالة الانقسام التي تسود الشارع الفلسطيني كان أحد التحديات الذي أشارت إليه بعض المؤسسات في الضفة الغربية، حيث يمنعها من التعامل مع الحقوق الفردية بشكل عام ومع الحقوق الجنسية والجسدية على وجه الخصوص. وأشارت قلة من المؤسسات (مؤسستان من أصل إحدى عشرة مؤسسة) إلى أن هذه الحقوق ليست على سلم أولويات المجتمع الفلسطيني، ولا يوجد مساحة لتناول هذه الحقوق في هذه المرحلة من حياة المجتمع الذي يعاني من قمع الاحتلال من ناحية وسوء الظروف السياسية الذي تزيد من صعوبتها حالة الانقسام الفلسطيني.

وهذا ما جاء على لسان المؤسستين "في مؤسستنا اليوم في المرحلة الراهنة من الصعب أن يعطي التعاطي مع هذه الظاهرة، بسبب خصوصية الظروف التي نعيشها. هناك احتلال وأسرى وقضايا حقوق إنسان في المجتمع الفلسطيني التي بحاجة لتفرد وأولوية". وجاء على لسان مؤسسة أخرى "نحن نتعامل مع قضايا تخلفها حالة الاحتلال وما في محل برائي للتعامل مع هذه القضايا في الوقت الراهن. هناك أولويات، يجب إنهاء الاحتلال أولاً".

في المقابل شددت عدة مؤسسات على ضرورة العمل على هذه الحقوق من دون علاقة بالاحتلال بل على العكس رأت ان طرحها والعمل عليها ضروري للتحرر السياسي وشددت على أن التحرر الاجتماعي يجب أن يتوازي مع التحرر السياسي. "من حق الناس أن تعيش

بالأسلوب الذي تجده مناسبة لها. التحرر الاجتماعي والتحرر السياسي يسيران معهما. والاثنتان يتقاطعان. ونجاح الشعب الفلسطيني بإعطاء حقوق أو خلق مجتمع حقوقي من باب الحرية معناها ليس فقط حرية التنقل وحرية العمل ولا حرية التعبير عن الرأي. بل حرية الممارسة والمعتقدات والفكر إن كان بمجال الحقوق الجنسية أو العقيدة. هذا ما يجب أن يغذيه المجتمع وهذه الرافعة المهمة من أجل العمل الوطني“.

على الرغم من أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في مناطق الـ 48 شددت على الربط بين القمع السياسي والقمع الاجتماعي إلا أنه لم تطلب أي مؤسسة من المشاركات في الدراسة، بشكل مباشر، تأجيل طرح القضايا الاجتماعية إلى حين حل القضايا السياسية.

في مقابل عدم الإجماع بخصوص أولويات التحرر، اجتمعت معظم الجمعيات على أن التحدي الأكبر الذي يقف أمامها يتمحور في كون المجتمع الفلسطيني محافظاً جداً، وإلى هيمنة الدين والتدين ورجال الدين، وتأثير هذه الهيمنة على عدم تناول الحقوق الفردية بشكل عام والحقوق الجنسية والجسدية على وجه الخصوص.

مجتمع محافظ ومتدين:

أجمعت جميع المؤسسات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني على أنها تعمل في سياق مجتمع محافظ، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لها في تناولها قضايا الحقوق الفردية بشكل عام والحقوق الجنسية والجسدية بشكل خاص.

“قناعة الناس الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مختلفة، بس بالعموم هناك صعوبة للتعامل مع هذه القضايا في مجتمع محافظ مثل مجتمعنا. الثقافة الجنسية في هذا الجانب في مجتمعنا غير متداولة ولها علاقة قوية مع ثقافة العيب“ وقالت أخرى “بدن تقوي النساء أنه تصير تحكي وتشارك أكثر في المنطقة عنا مرات العيلة بتمنع المرأة تصل على المركز عنا. في صعوبة تربية وثقافة المجتمع صعب“. وقالت أخرى “الوضع عنا يمكن من أصعب الأوضاع، المجتمع الفلسطيني عموماً محافظ بس في منطقتنا المجتمع كثير كثير محافظ“.

كما جاء سابقاً، تختلف المؤسسات في تعاملها مع حقيقة المجتمع المحافظ، إذ نجد أن جزءاً منها، وبشكل خاص الجمعيات الحقوقية والشبابية، ولكن أيضاً بعض المؤسسات

النسائية والنسوية تحاول مراعاة المجتمع وخصوصيته. وبرز أيضا تفاوت بالدرجة التي تتصاع بها هذه الجمعيات. فجزء منها يمتنع عن التحدي بينما وجدنا مؤسسات تتحدى وترفض بشكل جزئي وتعمل على طرح الموضوع ولو داخليا. بينما هناك بعض المؤسسات وجميعها نسوية ترفض أن تخضع لهذه الحقيقة وتعمل على تغييرها. الاقتباسات أدناه تبرز التفاوت بين تعامل المؤسسات المختلفة مع هذه القضية.

.. " نحن لا نرى أن الفرد يحقق طموحه بما يتلاءم مع نظرة المجتمع لا بل بما يتلاءم مع أن يكون فردا فعلا في المجتمع وليس شرط أن يتلاءم مع نظرة المجتمع لكن أن يحقق التوازن النفسي الذي يساعده على أن يستطيع تجنب كل الاضطرابات والمشاكل النفسية.. هذا التعريف منطلق من أساس مصطلحات حقوقية.. " هذا كان رأي إحدى المؤسسات الناشطة في مجال الخدمة الصحية.

وقالت أخرى " يجب أن نراعي المجتمع ولكن في ذات الوقت يجب أن نتحداه ونعمل على تغييره بشكل تدريجي وليس بثورة" وجاء على لسان إحدى المؤسسات الحقوقية "المؤسسات الحقوقية ليست ثورية ولا يمكن أن تكون ثورية ولكن بإمكانها أن تنضم إلى الثورة. هذا لا يعني أنني سأعمل لأتحدي المجتمع بمبادرتي، ولكني سأنضم إلى حراك ثوري يتعلق بحقوق الإنسان".

خوف المؤسسات من الحركات الإسلامية وهيمنة الخطاب الديني في المجتمع الفلسطيني يشكلان عقبة أمام معظم الجمعيات لتناول الحقوق الجنسية عموما وحقوق المثليين ومتحولي الجنس على وجه الخصوص. وتظهر الدراسة أن هناك تفاوتًا بين تعامل المؤسسات مع الحركات الإسلامية وهيمنة الدين في المجتمع. فمعظم الجمعيات النسوية أما تتحدى أو تتجاهل الخطاب الديني وهيمنة الدين أما الجمعيات النسائية والجمعيات الحقوقية فتتفاوت ردود افعالها، جزء منها تناور وأخرى تهاب ولا تتحدى. كما يظهر من الاقتباسات أدناه:

هناك من يختار تحدي الخطاب الديني المهيمن والذي يحرم موضوع المثلية الجنسية كما جاء في الاقتباسات التالية

"أنا أعتقد بشكل شخصي أن بموضوع الدين وبمواضيع أخرى التي يقول بعض الناس أنه لا يحق التحدث بها أيضًا الدين وقضايا المجتمع والتقاليد وإلخ.. يجب ألا نتحدث بها بهذا

الإطار لكن أنا أؤمن بأنه هذا غير صحيح. هذا (القضايا الجنسية) مثله مثل باقي المواضيع مرتبط بعلاقة أنه جزء من حقوق الإنسان وبالتالي مسموح طرقه“.

وجاء على لسان أخرى "تعاملنا مع العديد من القضايا التي لها علاقة بالمثليين والمثليات.. البعض كما قلت لك كان لديه موقف من منطلق أنه لا يجوز الاقتراب من هذا الموضوع من ناحية دينية واجتماعية والبعض، وأنا جزء منهم، يرى أننا يجب أن ندافع عن الجميع وآخرين يبرروا الرفض باسم الدين ولا يتحدوه. وعلى الرغم من التفاوت في الآراء تعاملنا مع بعض القضايا المتعلقة بالموضوع.

جمعيات أخرى اختارت المناورة والتعامل مع رجال الدين بطريقة تستفيد منها المؤسسة كما جاء على لسان إحدى الجمعيات النسائية "ليس فقط رجال دين.. رجال أكثر حمايل أعمال معهم ليساعدوني بحل القضايا العينية.. مثلاً إذا حدثت مشاكل ينادوهم ويحاولون الإصلاح وكل هذه الأمور أزعجهم بها.. بكل بلد عندي شخصية أتعامل معها. استعملها كنتكتيك هناك نوع من الاحترام وكثير من المرات نوع من الإحراج.. تحمليهم مسؤولية.. تريدون أن تعملوا زعامة، تفضلوا.. فإذا لم يأتوا للمشاركة في مظاهرة مثلاً هم يعرفون أنه في اليوم التالي سيكون بالجريدة فيأتون ويخطبون.. يوجد نوع من استغلال هذا الوضع“.

وجمعيات أخرى تتجاهل الخطاب الديني وتحاول عرض مرجعية بديلة "عندنا مواضيع أسهل بكثير من هذا الموضوع وأيضاً من الصعب جداً التطرق إليها.. فكيف سنتطرق إلى موضوع كهذا.. فنحن نجيب بأنه ليس من المفروض أن تعملوا أنتم على هذا الموضوع لكن على الأقل عندما يفتح النقاش أمامكم على هذا الموضوع أن يكون لديكم ردّ ملائم.. وأن لا يكون الجواب أن هذا ممنوع دينياً أو أنه غير مقبول اجتماعياً أو.. أو.. بل أن نعطي مساحة ونعطي شرعية لأم تأتي مع خوف معين.. يجب أن تعرف أنه هناك عناوين ممكن أن تعطيه إرشاداً وممكن أن تحضنها.. طبيعياً تجددين من يقول أن جمعيتنا جيدة وممتازة لولا هذه النقطة..“.

وجمعيات أخرى لا تعير اهتماماً البتة للخطاب الديني ولهيمنة الحركات الدينية "على مستوى أفلك اشبي رجال دين مش هالقعدة هاممنا، أو يمكن هذا الصوت اللي كثير واضح، احنا مش هالقعدة هاممينا، يعني بديش أركض وراهن، بدناش نراكض وراهن يحكو اللي بدهن إياه، أي نعم ممكن نطلع كمان ضد، رجال دين وهاي خطيرة بس يعني مثلاً واحدة من الشغلات اللي واضحة لنا أنه مش مهم شو بقولوا في الحركات الدينية ضدنا“.

بالمقابل وجدنا ان بعض المؤسسات تمتنع البتة من تناول الموضوع خوفا من الهيمنة الدينية، كما تشير الاقتباسات ادناه:

أنا يمكن يكون عندي رأيي الشخصي، بل زملائي وزميلاتي كل واحد عنده موقفه الشخصي، احنا مؤسسة الدين بتناقض مع حقوق المثليين مثلاً. فعشان هيك مثلاً ما منحكي بالشغلات هاي“. وجاء في مقابلة اخرى “شوفي الجمعية مستعدة لكثير امور وتحديات بس لما تروح موضوع الحقوق الجنسية بصير في عندي تحفظات وبصير عندي مكابح وبصير في عندي برفع الدين دايمًا وبحطو انه الدين، حسب ديننا لاء، فش اشئ اسمه حرية جنسية، فيه الدين بقول انه فيه ذكر وفيه انثى وفيه هاي المنظومة المعينة للعلاقات بينهم، كل اشئ غير هيك، مش مقبول. وهذا ما يجعل تناول الموضوع صعباً“

إضافة إلى المد الديني، تقوم قوى عديدة بعرقلة تقدم الجمعيات مثل المدارس وجهاز المؤسسة التربوية الإسرائيلي وقد وجدت الدراسة أن العمل مع شريحة طلاب تُفرز تحديات إضافية مثل الأهل والمدرسة.

هذا ما جاء على لسان مؤسسة شبابية “كثير أساسي بشغلنا هو الشغل مع جيل المراهقين وطلاب الثانوية، وعشان توصلي هالجيل بدك العلاقات المنيحة مع المدارس مع المعلمين مع الأهل، بدك ثقتهم فيكي، فأشئ ممكن كانه يحط علامة سؤال علينا من هاي الناحية، فدايمًا هيك فيه فحص لإلو، انه قديش، فبهذا المحل، بتخيل في هاي المجموعات اللي منشغل معها، اللي فوق الـ 20-19 سنة أنه فيه أقل حساسية، لأنه هاي مجموعات كبيرة غالبيتها توجهها بكون شوي اكثر تقدمي، بالمجموعات اللي تحت الـ 18، بدون يكون اشكالي اكثر الموضوع هذا“.

وقالت مشاركة من جمعية نسوية تعمل ورشات بالمدارس “لما بتشتغلي مع المدارس، الي هي كثير اشئ معطل وغير مساعد. بدك تعرفي كيف تمرري الموضوع. مش بسهولة بغوت لازم تفكري منيح كيف تعرضي الموضوع على المدرسة عشان توافق. مرات بنعمل مناورات المهم بغوت. وبس نصل الطلاب بنمرر المضامين الي بدنا إياها“.

القسم الرابع

توصيات:

يستند هذا الجزء من التقرير على الجزء الأخير من المقابلة، والتي تناولت ملاحظات وتوصيات المؤسسات على عمل الجمعيات الفاعلة بشكل فعال في حقوق المثليين والمثليات ومتحولي الجنس.

1. أكدت معظم المؤسسات المشاركة في الدراسة أن على الجمعيات الفاعلة في المجال العمل بالضرورة مع الجمهور الواسع وليس فقط مع شريحة المثليين والمثليات.
2. شددت جميع الجمعيات على ضرورة التشبيك والتواصل مع الجمعيات الفاعلة في الموضوع من أجل اكتساب المعرفة والمعلومات حول الحقوق الجنسيّة، الأمر الذي يساهم في تخفيف المعارضة داخل المؤسسات ويساهم في توفير المعرفة وأدوات للتعامل مع هذه الحقوق.
3. أوصت المؤسسات بضرورة التواصل بين المؤسسات الفاعلة في الحقل مع الإعلام وخاصة الإلكتروني وذلك بهدف تزويد الإعلاميين والإعلاميات بالمواد والمعرفة حول الموضوع. وذلك لأن الإعلام المكتوب والمسموع يملك تأثيرا كبيرا على المجتمع عموما، وعلى جيل الشباب على وجه الخصوص.
4. أما فيما يتعلق بالجمعيات الحقوقية، فشددت المشاركين/ات أن على الجمعيات الفاعلة في الحقل تناول الموضوع من باب الحقوق الفردية والربط بين هذه الحقوق والحقوق الجماعية.
5. أكدت معظم الجمعيات المشاركة أنها على استعداد تام للتعاون مع الجمعيات الفاعلة من أجل تطوير الخطاب العام. جزء كبير منها أكد استعدادها للتعاون بشكل غير علني، بينما ابدت جمعيات أخرى (نسوية بالأساس) استعدادها للتعاون في مشاريع مشتركة..

بالإضافة إلى توصيات الجمعيات المشاركة أعلاه، تؤكد نتائج الدراسة على أن هناك ضرورة قصوى لطرح موضوع الحقوق الجنسيّة والجسديّة للبحث على صعيد الجمعيات الفلسطينية، مما يعني محاولة جدية لبحث معنى هذه الحقوق في السياق الفلسطيني الخاص. تعتبر هذه الخطوة بنظرنا ضرورة جدا وأساسية كدباية لتناول الموضوع، الأمر الذي سيساهم

بشكل جدي ومركزي في تطوير أجندة عمل اجتماعية متكاملة تمكّن المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، وباقي المؤسسات، من العمل على أحداث تغيير حقيقي في مجال الحقوق الجنسية والجسدية.

يستدل أيضا، من نتائج الدراسة، أن الجمعيات الفلسطينية بشكل عام، والشبابية والنسوية/ نسائية منها على وجه الخصوص، هي حليف حقيقي للجمعيات المعنية بالموضوع، كما ان تطوير آليات تواصل وتبادل معارف وخبرات بين الطرفين سيحدث بالضرورة تغييرا ملموسا في مكانة الحقوق الجنسية والجسدية.

كما أظهرت نتائج الدراسة، أن طرح الموضوع في المجتمع يساهم في رفع الوعي المجتمعي والمؤسسي حوله وأن حضوره في الحيز العام يشجع الجمعيات والمؤسسات على تناوله. وترجح الدراسة أن غياب مؤسسات مهتمة بالموضوع في مناطق الـ 67، كانت سببا في تخييبه عن عمل الجمعيات المختلفة. وعليه نعتقد أن هناك ضرورة ماسة لتطوير العمل حول الحقوق الجنسية والجسدية بشكل علني ممأسس ومتحد في هذا الجزء من فلسطين، وذلك في محاولة لتحدي إخراس وتخيب هذه القضية الهامة.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

"الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الكاتب، وبالتالي لا تعكس
بالضرورة وجهة نظر المؤسسة"

026252729

Info@alQaws.org

www.alQaws.org

alQaws

